

Distr.: General
13 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

نظرة عامة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، عام ٢٠١٢

موجز

تباطأ النمو في أفريقيا في عام ٢٠١١ بعد أن شهد انتعاشاً قوياً في عام ٢٠١٠، وهو انعكاس للانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي في شمال أفريقيا بسبب الاضطرابات السياسية والآثار غير المباشرة للأزمة الاقتصادية المستمرة في البلدان المتقدمة النمو. ومع ذلك، فقد سجل العديد من البلدان الأفريقية نمواً كبيراً ساعد عليه ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة الطلب على الصادرات من هذه السلع، إلى جانب الطلب المحلي القوي. ويتوقع استمرار زخم النمو في أفريقيا في الأجل المتوسط في ظل توقع انتعاش ناتج القارة ككل في عام ٢٠١٢. وفي غضون ذلك، لا يزال الاقتصاد العالمي يواجه صعوبة في التعافي من الأزمة الاقتصادية والمالية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. وقد فتر النمو العالمي بشدة في عام ٢٠١١. ففي الاقتصادات المتقدمة النمو، انخفض معدل النمو مع انخفاض الثقة نتيجة لضعف النمو في الولايات المتحدة الأمريكية وتصاعد أزمات الدين السيادي والقطاع المالي في منطقة اليورو. وعلى العكس من ذلك، حققت الاقتصادات الناشئة والنامية أداءً أفضل نسبياً. بيد أن هذا النمو يظل منخفض المستوى إذا ما قورن بالنمو المتسارع الذي

* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

290512 290512 12-29370 (A)



شهدته تلك الاقتصادات قبل حدوث الأزمات. وتعرّضت معظم البلدان لصدمات سلبية تسببت في تباطؤ نشاطها الاقتصادي. وشملت هذه الصدمات تزايد أوجه الضعف وانعدام اليقين الناشئة عن تدهور البيئة الخارجية وزيادة الضغوط التضخمية وتفاوت الدخول وتصاعد التوترات الاجتماعية. وتشكّل أزمة الدين السيادي المستمرة في منطقة اليورو أكبر خطر يهدد توقعات الأداء الاقتصادي العالمي حتى الآن. وليست الاقتصادات الأفريقية بمعزل عن التدهور الذي تشهده البيئة الاقتصادية العالمية، بل ربما تتأثر به من نواح عدّة، منها على وجه الخصوص تدفقات التجارة ورؤوس الأموال. ومع ذلك، فإنه من المتوقع أن تتجاوز أفريقيا المخاطر وأوجه انعدام اليقين المرتبطة بأزمة الدين في منطقة اليورو. فقد استطاعت القارة على مدى عقد أو يزيد تعميق مصادر نموّها المحلية وتكثيف تجارتها البينية وتجارتها مع الاقتصادات التي تشهد نمواً متسارعاً في آسيا وأمريكا اللاتينية، منصرفاً عن أوروبا. وهذا من شأنه أن يساعد أفريقيا على التخفيف من شدة تأثر النمو من جرّاء الانخفاض المحتمل في التجارة مع منطقة اليورو وفي تدفق رؤوس الأموال من هذه المنطقة. وما زال التقدّم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية الاجتماعية والبشرية بطيئاً على الرغم من تحقيق أفريقيا نمواً اقتصادياً لافتاً للنظر على مدى عقد من الزمان. ولم تتحسن المؤشرات الاجتماعية والبشرية إلا قليلاً، مع عدم ترحيح معدلات البطالة عن مستوياتها المرتفعة، ولا سيما في أوساط الشباب، بينما يزداد تفاوت الدخول اتساعاً. وعلاوة على ذلك، لم يكن هناك إنجاز مكافئ على صعيد الحدّ من الفقر. ويستدعي هذا الفصام بين معدلات النمو وتحسّن مؤشرات الرفاه الاجتماعي تحركاً سياساتياً على جبهات عدة، ولا سيما التركيز على الإسراع بخطى التحوّل الاقتصادي في القطاعات التي تعدّ بخلق أكبر عدد من فرص العمل، كالزراعة والخدمات والتصنيع. بيد أنه قد تحقق تقدم ملحوظ على صعيد نواتج التعليم وتمكين المرأة. وتحسّنت كذلك النتائج الصحية.

أولا - التطورات التي طرأت على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على أفريقيا

١ - شهد النمو الاقتصادي العالمي تباطؤاً في عام ٢٠١١ بسبب ازدياد المخاطر وأوجه انعدام اليقين وتساعد أزمة الدين السيادي في منطقة اليورو. ولم يؤت نقل ملكية "الأصول السُمّية" من الجهات الخاصة إلى الحكومات في الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة أثره المرجو المتمثل في إنعاش النظام المالي العالمي، بل تسبّب في هشاشة المراكز المالية في تلك البلدان وأحدث اضطراباً مالياً عالمياً جديداً في ظلّ تدني ثقة المستهلكين ومؤسسات الأعمال. وأجريت إصلاحات هيكلية في بلدان منطقة اليورو لتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وتحقيق النمو، بالاقتران مع اتخاذ تدابير التقشف المالي. ولا تزال أزمة الدين السيادي تمثل أكبر المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٢. ويمثل ازدياد تفاوتات الدخل واستمرار اختلال موازين الاقتصاد الكلي العالمي خطرين رئيسيين على الاقتصاد العالمي في الأجل المتوسط، ويلزم التصديّ لهذين الأمرين من خلال التنسيق السياساتي الأوثق، وخاصة فيما بين الاقتصادات المتقدمة النمو الرئيسية.

٢ - حقق الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١١، بعد أن بلغ ٤ في المائة في عام ٢٠١٠، وذلك بسبب التباطؤ الشديد لنمو الاقتصادات المتقدمة، حيث انخفض من ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١,٣ في المائة في عام ٢٠١١. وأدى بقاء معدلات البطالة عند مستوياتها المرتفعة وتنامي حالة عدم اليقين الاقتصادية إلى تدني ثقة المستهلكين ومؤسسات الأعمال وأعاق انتعاش الطلب المحلي في هذه البلدان. ومع أن أداء الاقتصادات الناشئة والنامية كان جيداً نسبياً، فقد أظهرت أنشطتها الاقتصادية بوادر تباطؤ. فعلى سبيل المثال، حققت الاقتصادات النامية معدل نمو بلغ ٦ في المائة في عام ٢٠١١، بعد أن وصل إلى ٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٠.

٣ - وتسبّب تباطؤ الاقتصاد العالمي في تفاقم أزمة البطالة العالمية بالرغم من تكثيف الحكومات لجهودها الرامية إلى خلق الوظائف. وقد أفادت منظمة العمل الدولية بأنه في بلدان العالم المتقدم النمو، ولا سيما في منطقة اليورو، بقي معدل البطالة عند مستوى يزيد على ٩ في المائة خلال معظم عام ٢٠١١. وكان الشباب هم الأشدّ تأثراً، حيث بلغ معدل البطالة في صفوفهم ١٢,٦ في المائة.

٤ - وظلت أسعار السلع الأساسية في السوق العالمية مرتفعة في عام ٢٠١١، وهو ما يُعزى بشكل رئيسي إلى استمرار الطلب القوي من جانب الاقتصادات الناشئة، وإن بدأ هذا يتراجع في النصف الثاني من العام. وارتفعت أسعار النفط بصفة خاصة بسبب اندلاع الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما أثر بشدّة على إمدادات المنطقة من النفط.

ويتوقع للأسعار العالمية للسلع الأساسية أن تقترب من المستويات الطبيعية في عام ٢٠١٢، مع انخفاض الإمدادات وضعف النشاط الاقتصادي العالمي الذي سيؤدي إلى انخفاض الطلب. غير أنه نظراً لانخفاض أسعار الفائدة عالمياً وللشواغل المتعلقة بالنمو، قد يجد المستثمرون العالميون دافعاً للاتجاه إلى أسواق السلع الأساسية لتفادي المخاطر، فيضاربون في هذه الأسواق سعياً لتحقيق عائدات أعلى، مما من شأنه أن يزيد من تقلب أسعار السلع الأساسية.

٥ - وارتفع معدل التضخم العالمي في عام ٢٠١١ بنمط لم يفرق بين الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية، وإن كان متوقعاً له أن ينخفض في عام ٢٠١١. ويمثل ارتفاع معدل التضخم انعكاساً للأثر الناجم عن ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والوقود، إلى جانب انخفاض أسعار الفائدة عالمياً نتيجة لاتباع السياسات النقدية التخفيفية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية. ومن المتوقع أن يستمر هذا التخفيف النقدي في عام ٢٠١٢ وفي الأجل القريب بوصفه أداة سياساتية تستخدمها الحكومات لحفز الطلب الخاص.

٦ - واستمر انتعاش التجارة العالمية في عام ٢٠١١ وإن كان بوتيرة أبطأ مما شهدته في عام ٢٠١٠. وزاد حجم التجارة البينية داخل الأقاليم وحجم التجارة فيما بين البلدان النامية، وقد ساعد على ذلك ارتفاع الطلب في الاقتصادات الناشئة في السنوات الأخيرة. وألقى ضعف توقعات الأداء على صعيد النمو الاقتصادي العالمي بظلاله على توقعات التجارة العالمية في عام ٢٠١٢، حيث تسبب في تضائل الطلب على الواردات في الاقتصادات المتقدمة النمو. ونظراً لارتفاع معدلات البطالة العالمية، يرجح اللجوء إلى السياسات الحمائية، وهو الأمر الذي قد يشكل أكبر تحدٍ للتجارة العالمية في عام ٢٠١٢. وقد ساعدت أنماط التبادل التجاري فيما بين البلدان والمناطق الرئيسية في العالم على تحقيق درجة لا بأس بها من استقرار أرصدة الحسابات الجارية في عام ٢٠١١. وكان هناك عجز كبير في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية قابله فائض لدى الصين، في حين كان الحساب الجاري في منطقة اليورو قريباً من التوازن، وتقلص فائض حساب اليابان الجاري.

٧ - وتأثرت التدفقات الرأسمالية العالمية بزيادة النزوع إلى تفادي المخاطر في عام ٢٠١١. وواصلت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي انتعاشها، وإن كان بخطى أبطأ مما شهدته في عام ٢٠١٠، وهو انعكاس لضعف التوقعات المتصلة بالنمو العالمي ولزيادة نزوع المستثمرين إلى تفادي المخاطر. ومن المرجح أن يحول تزايد أوجه الضعف وانعدام اليقين في الاقتصاد العالمي دون حدوث انتعاش قوي في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمية في عام ٢٠١٢ وفي الأجل القريب. ويُتوقع أن تسعى الاقتصادات النامية والناشئة على توطيد أفضليتها كوجهات لهذا النوع من الاستثمار. ومن المحتمل أن تجذب قطاعات

التكنولوجيا المتقدمة في الاقتصادات الناشئة قدراً أكبر من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. وعلى العكس، شهدت تدفقات التحويلات المالية العالمية انتعاشاً قوياً في عام ٢٠١١ عاد بها إلى مستويات تقارب تلك السابقة لحدوث الأزمة، في حين شهدت المساعدة الإنمائية الرسمية، التي كانت قد زادت في عام ٢٠١٠، نمواً أبطأ بكثير في عام ٢٠١١ نتيجة لضعف توقعات النمو واتخاذ كثير من البلدان المانحة إجراءات لضبط أوضاع المالية العامة. ويتوقع لهذا المنحى أن يستمر في الأجل المتوسط.

٨ - وإجمالاً، من المرجح أن يؤثر تدهور البيئة الاقتصادية العالمية سلباً على آفاق النمو في أفريقيا في عام ٢٠١٢. وستتأثر الميزانيات الحكومية بشدة من جرّاء انخفاض طلب الاقتصادات المتقدمة النمو على صادرات السلع الأساسية وانحسار تدفق رؤوس الأموال إلى القارة، مما سيفضي بدوره إلى تقلص الاستثمارات التي تقوم بها الحكومات في مجالات ذات دور حيوي في إطلاق العنان للقدرات الإنتاجية. وستطرح الزيادة المحتملة في تقلب أسعار السلع الأساسية، ولا سيما أسعار الغذاء، تحديات جديدة للبلدان الأفريقية، ومنها بروز مشكلة الأمن الغذائي من جديد. وفي حين يمكن أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة العالمية إلى زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا، فهو قد يؤدي أيضاً إلى ارتفاع معدلات التضخم في القارة.

٩ - قد يؤدي الاستمرار في اتخاذ إجراءات ضبط الأوضاع المالية في الاقتصادات المتقدمة النمو إلى حدوث انخفاض كبير في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان الأفريقية التي تعاني مالياً العامة من الضعف قد تواجه زيادة في تكلفة التمويل في الأسواق المالية العالمية بسبب قيام المستثمرين بإعادة تقييم مستويات الجدارة الائتمانية المالية للاقتصادات العالمية. وإلى جانب هذه التداعيات على صعيدي التجارة وتدفق رؤوس الأموال، فإن الضائقة الائتمانية العالمية ومحدودية السيولة، وهما من الآثار السلبية المحتملة لأزمة الدين في منطقة اليورو، قد تضرّان بالقطاع المصرفي في أفريقيا عن طريق تدابير الحدّ من المديونية، وكذا عن طريق انتقال العدوى. ويُتوقع ازدياد تقلب أسعار عملات بعض الاقتصادات المندمجة في الاقتصاد العالمي، كالاقتصاد جنوب أفريقيا واقتصادات شمال أفريقيا.

ثانياً - الأداء الاقتصادي في أفريقيا عام ٢٠١١

فتور الانتعاش الاقتصادي في ظل التوترات الاجتماعية والاقتصادية

١٠ - شهد النمو الاقتصادي في أفريقيا هبوطاً حاداً في عام ٢٠١١ عُزي في المقام الأول إلى الاضطرابات السياسية في شمال أفريقيا واستمرار ركود الاقتصادات المتقدمة النمو. وقد

هبط معدل النمو في أفريقيا إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١١ مقارنة بـ ٥ في المائة في عام ٢٠١٠ (انظر الشكل ١). ويقلّ هذا المعدّل بفارق كبير عمّا كان عليه قبل حدوث الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

١١ - وتسببت حدة الاضطرابات الاجتماعية والسياسية واستمرارها في شمال أفريقيا في حدوث زيادة كبيرة في نزوح المستثمرين إلى تبادي المخاطر، مما أدى إلى هبوط التدفقات الرأسمالية والاستثمار الخاص. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تأثر قطاع إنتاج وتصدير النفط بشدة هو الآخر (وهو القطاع الأهم في شمال أفريقيا)، ولا سيما في ليبيا، وانهارت السياحة. ونتيجة لذلك سجّل شمال أفريقيا نمواً صفرياً في عام ٢٠١١ بعد أن بلغ معدّل نموه ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٠، وذلك نظراً لانكماش الاقتصاد الليبي بمعدل ٢٢ في المائة وانكماش الاقتصاد التونسي بمعدّل ٠,٦ في المائة.

الشكل الأول

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا، ٢٠٠٧-٢٠١٢

(كنسبة مئوية)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١١.

الاحتفاظ بزخم النمو القوي في العديد من الاقتصادات الأفريقية

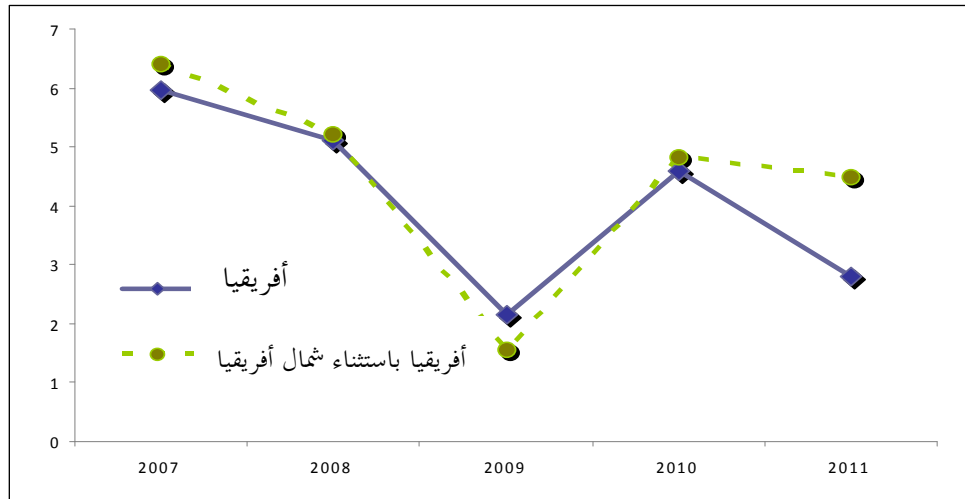
١٢ - كان مستوى النشاط الاقتصادي مُرضيا خارج شمال أفريقيا، حيث تحقّق في عام ٢٠١١ نمو قوي بلغ معدّله ٤,٥ في المائة (انظر الشكل الثاني) فكان بمثابة توطيد للانتعاش الذي تحقّق عام ٢٠١٠، حين بلغ معدّل النمو ٤,٨ في المائة. وزاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدّل ٢,٢ في المائة خارج شمال أفريقيا، أي بمعدّل لا يختلف كثيرا عن معدّل عام ٢٠١٠ البالغ ٢,٥ في المائة (انظر الجدول ١).

١٣ - ووفقا لصندوق النقد الدولي، يعود قسم كبير من النمو الذي تحقّق خارج شمال أفريقيا إلى زيادة إيرادات صادرات السلع الأساسية نتيجة لارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية وزيادة الطلب على السلع الأساسية، ولا سيما من الأسواق الناشئة في آسيا. وأتاح تحسّن معدّلات التبادل التجاري وزيادة عائدات صادرات السلع الأساسية لكثير من البلدان الأفريقية المصدّرة للسلع الأساسية تكوين هوامش أمان قوية من احتياطات العملات الأجنبية. وكذلك واصل العديد من البلدان تنويع إنتاجه التصديري من خلال بناء القدرات المحلية في مجال تجهيز السلع الأساسية وتوليد القيمة المضافة، مما ساعد هذه البلدان على فتح أسواق جديدة لمنتجاتها عالية القيمة في الأسواق الناشئة ذات معدّلات النمو العالية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

الشكل الثاني

النمو الاقتصادي في أفريقيا، ٢٠٠٧-٢٠١١ (التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)

(كنسبة مئوية)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١١.

١٤ - وكما حدث في السنوات السابقة، كان الطلب المحلي عنصراً داعماً للنمو الذي تحقّق في الكثير من البلدان الأفريقية، بل إن هذا الطلب بات يضاهي في أهميته سوق التصدير في بعض البلدان. ويرجع نمو الطلب المحلي إلى زيادة الإنفاق العام على مشاريع البنى التحتية الكبرى، مما ساعد كذلك على زيادة القدرة الإنتاجية لأفريقيا، ولا سيما في مجال الزراعة. ومما ساعد على النمو أيضاً زيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي كردّ فعل لتحسّن إدارة الاقتصاد وتحسّن مناخ الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، تشهد سوق الاستهلاك المحلي نمواً نتيجة لارتفاع الدخل وتسارع عملية التحضر، وهي في طريقها لأن تصبح مصدراً مهماً للنمو.

التأثير السلبي لارتفاع أسعار السلع الأساسية والجفاف على بعض البلدان

١٥ - لئن استفادت البلدان الأفريقية المصدّرة للسلع الأساسية من الوضع الراهن، حيث أسعار السلع الأساسية عالية وفي اتجاهها إلى الصعود، فإن ارتفاع أسعار الغذاء والوقود بصفة خاصة قد أحدث كذلك آثاراً سلبية على البلدان الأفريقية غير المصدرة للسلع الأساسية، فتأثرت موازين مدفوعاتها بشدّة. وكان وقع الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء والوقود شديداً على الأسر المعيشية المنخفضة الدخل (ولا سيما فقراء الحضر)، مما زاد من حدّة التوترات الاجتماعية وتسبّب في اندلاع أعمال شغب مرتبطة بالغذاء في بعض البلدان.

١٦ - وأحدث الجفاف الذي ضرب بعض البلدان، كتشاد والنيجر وبلدان القرن الأفريقي (وخاصة الصومال)، تأثيراً سلبياً على الناتج الزراعي وعرض الأسر المعيشية الريفية الفقيرة للمجاعة.

تفاوت الأداء بين البلدان على صعيد النمو

١٧ - كما حدث في السنوات السابقة، اتّسم النمو في عام ٢٠١١ بالتفاوت الشاسع بين البلدان وبين مجموعات البلدان (انظر الجدول ١). ولأول مرة منذ خمس سنوات، جاء معدل النمو في البلدان المصدّرة للنفط في القارة أقل منه في البلدان المستوردة للنفط. فقد هبط معدل نمو مجموعة البلدان المصدرة للنفط من ٥,١ في المائة عام ٢٠١٠ إلى ١,٥ في المائة عام ٢٠١١، وهذا بالرغم من المكاسب الكبيرة التي جنيّت من صادرات النفط نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية. وكان هذا التباطؤ ناجماً عن الاضطرابات السياسية في بلدان شمال أفريقيا الغنية بالنفط، ولا سيما ليبيا.

الجدول ١

معدلات النمو الاقتصادي في أفريقيا حسب مجموعة البلدان، ٢٠٠٧-٢٠١١

(كنسب مئوية)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مربحا حسب التعداد)			معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي			
٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,٧	٢,٤	صفر	٢,٧	٤,٦	٢,٢	أفريقيا
٢,٢	٢,٥	٠,٧-	٤,٥	٤,٨	١,٦	أفريقيا باستثناء شمال أفريقيا
١,٥-	٢,٤	١,٤	٠,٠	٤,٢	٣,٢	شمال أفريقيا
٣,١	٤,٣	٢,٠	٥,٦	٦,٩	٤,٦	غرب أفريقيا
١,٨	٢,٦	٠,٨-	٤,٢	٤,٧	١,٨	وسط أفريقيا
٣,٢	٣,١	١,٢	٥,٨	٥,٨	٣,٨	شرق أفريقيا
١,٧	١,٦	٢,٥-	٣,٥	٣,٢	٠,٨-	الجنوب الأفريقي
٠,٥-	٣,٠	١,٢	١,٥	٥,١	٣,٣	البلدان المصدرة للنفط
٢,١	١,٨	١,٢-	٤,٢	٤,٠	٠,٩	البلدان المستوردة للنفط
١,٨	١,٦	٢,٧-	٤,١	٣,٨	٠,٥-	البلدان الغنية بالمعادن
٢,٣	٢,١	١,٧	٤,٥	٤,٥	٤,١	البلدان غير الغنية بالمعادن، وغير الغنية بالنفط

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١١.

١٨ - وفي عام ٢٠١١، انتعش النمو الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط بسبب قوة الطلب المحلي وزيادة الإنفاق العام على البنى التحتية وزيادة الإنتاج الزراعي. وارتفع معدل النمو إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١١، مقارنة بمعدل عام ٢٠١٠ البالغ ٤ في المائة، فكان هذا بمثابة توطيد للانتعاش من حالة الركود التي نجمت عن الأزمة المالية العالمية.

١٩ - وتفاوت معدل النمو كذلك حسب المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠١١. ففي شرق أفريقيا، بقي معظم البلدان على مسار النمو الأسرع مقارنةً بالمناطق دون الإقليمية الأخرى، وذلك رغم الجفاف والمجاعة. فقد سجلت هذه المنطقة عام ٢٠١١ معدل نمو بلغ ٥,٨ في المائة، أي لم يختلف أداؤها كثيرا عنه في عام ٢٠١٠ حين بلغ معدل النمو ٦ في المائة. ويعود الفضل في هذا النمو الأعلى بشكل رئيسي إلى أداء إريتريا (١٧,٢ في المائة) وإثيوبيا (٧,٤ في المائة) ورواندا (٧,٢ في المائة) وتنزانيا (٦,٤ في المائة).

وأوغندا (٥,٦ في المائة) وجيبوتي (٤,٦ في المائة). وفي معظم هذه البلدان، ساعد على تحقيق المعدلات الأسرع لنمو النشاط الاقتصادي استمرار الاستثمارات العامة في البنى التحتية (إثيوبيا وتنزانيا) وزيادة الإنتاج التعديني (تنزانيا) وزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي في مجال الطاقة (أوغندا) وزيادة الناتج الزراعي (إثيوبيا).

٢٠ - وعلى العكس من ذلك، هدأت وتيرة النشاط الاقتصادي في غرب أفريقيا في عام ٢٠١١ تأثراً بالانكماش الذي شهدته كوت ديفوار. وهبط معدل النمو في المنطقة دون الإقليمية إلى ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١١، مقارنة بـ ٦,٩ في المائة عام ٢٠١٠، حيث هبط المتوسط نتيجة لانكماش اقتصاد كوت ديفوار بمعدل ٠,٤ في المائة بسبب العنف الذي أعقب الانتخابات وانحسار الصادرات والقطاع المالي. ومما أسهم في هذا التباطؤ كذلك انخفاض إنتاج النفط في نيجيريا. غير أن تأثير هذه العوامل قد خُفّف إلى درجة كبيرة بتسارع النمو في غانا (١٢,٢ في المائة) نتيجة لاستئناف الاستغلال التجاري للنفط. وشهدت قطاعات الزراعة والتعدين والخدمات نمواً كبيراً هي الأخرى في عام ٢٠١١.

٢١ - ظلّ النشاط الاقتصادي في وسط أفريقيا قويا إلى حد ما، وإن انخفض معدل نمو الناتج من ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١١. وارتكز النمو على الاستثمارات العامة الضخمة في مشاريع البنى التحتية، وعلى الأداء القوي في القطاعات الخدمية، وعلى زيادة الصادرات من الأخشاب. وأبطل هذا الأداء العام أثر الأداء الضعيف في تشاد، حيث انخفض الإنتاج النفطي بسبب المنازعات العمالية في هذا القطاع، وانخفض حجم التحويلات المالية بسبب فقدان الكثير من المهاجرين التشاديين العاملين في ليبيا لوظائفهم عند اندلاع النزاع هناك.

٢٢ - ونما الناتج في الجنوب الأفريقي بمعدل ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١١، مقارنة بـ ٣,٥ في المائة عام ٢٠١٠، وإن وُجدت اختلافات لا يستهان بها بين بلدان المنطقة دون الإقليمية. ففي جنوب أفريقيا، وهي المندمجة بدرجة أكبر في الاقتصاد العالمي مما يجعلها أشدّ تأثراً بالصدمات الخارجية، كان الانتعاش بطيئاً نسبياً، حيث بلغ معدل النمو ٣,١ في المائة في عام ٢٠١١، مقارنة بـ ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٠. وقد ساعد على تحقيق هذا النمو انتعاش إنفاق المستهلكين الناجم عن انخفاض كل من تكاليف الائتمان ومعدلات التضخم. بيد أن بطء النمو العالمي قد انتقص من فرص الانتعاش السريع للاستثمار الخاص والإنفاق الاستهلاكي، بينما تسببت المخاوف المتصلة باستمرار مشكلة البطالة في تقلص الحيز المالي، حيث سعت الحكومة إلى تحقيق نمو اقتصادي قائم على أنشطة كثيفة اليد العاملة من خلال حزم التدابير التحفيزية.

٢٣ - وحقق العديد من البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية نمواً قوياً، حيث حقق كل من بوتسوانا وزامبيا وموزامبيق معدلات نمو تزيد على ٦,٠ في المائة، وهو انعكاس لزيادة نواتج التعدين والطلب العالمي على المعادن (إلى جانب موسم الحصاد الجيد في زامبيا). وتجاوز معدل النمو في أنغولا وزمبابوي ٤,٠ في المائة نتيجة لزيادة الناتج والاستثمار في قطاع النفط (أنغولا) وتحسّن المناخ السياسي والاقتصادي (زمبابوي). وتمثل سوازيلند استثناءً لهذا الاتجاه، حيث لم يزد معدل نمو ناتجها عن ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١١، وكان يبلغ ٢,٠ في المائة في عام ٢٠١٠، ويعود ذلك إلى التقلص الشديد للإنفاق الخاص والعام كردّ فعل للأزمة المالية العميقة.

٢٤ - وحقق شمال أفريقيا أداءً ضعيفاً مقارنةً بسائر المناطق دون الإقليمية، ذلك أن النشاط الاقتصادي تأثر سلباً من جرّاء الاضطراب السياسي والاجتماعي الذي اندلع في عدد من بلدان المنطقة. ولم ينمُ الناتج على الإطلاق في عام ٢٠١١، بعد أن تحقّق نمو بمعدل ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٠. وشهدت ليبيا الانكماش الأكبر، حيث تضاعل حجم نشاطها الاقتصادي بنسبة ٢٢ في المائة نتيجة لتوقف إنتاج النفط وتصدير الهيدروكربونات. واعتُرى معدل النمو في مصر هبوطاً حاداً ليبلغ ١,٣ في المائة في عام ٢٠١١، مقابل ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٠. وانكمش ناتج تونس بمعدل ٠,٣ في المائة. وكان الضرر الذي لحق بالنشاط السياحي شديد الوطأة في هذين البلدين الأخيرين، حيث تمثل السياحة مصدراً هاماً للنقد الأجنبي وفرص العمل.

معدلات البطالة المرتفعة: مبعث للقلق

٢٥ - لا تزال معدلات البطالة مرتفعة، وخاصة في صفوف الشباب، رغم استمرار تحقيق معدلات نمو قوية في معظم البلدان الأفريقية. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، ثمة دلائل على أن بلدان شمال أفريقيا هي الأكثر تضرراً، حيث قدر معدل البطالة فيها بنحو ٩,٨ في المائة في عام ٢٠١١، مقارنة بـ ٧,٩ في المائة في سائر أجزاء القارة. غير أن هذه الأرقام لا تعكس أزمة العمالة بكامل فداحتها، فالمرأة تواجه ضعفاً في معدل البطالة في صفوف الرجال (١٥ في المائة مقابل ٧,٨ في المائة). وعلاوة على ذلك، فإن الكثير من المحسوبين مع غير العاطلين يشتغلون بأعمال هشة معظمها في القطاعات غير الرسمية منخفضة الإنتاجية. ويشكل ضعف إنتاجية هذه المشاريع البالغة الصغر عاملاً ينتقص من قدرتها على توليد فرص العمل اللائق والحد من العمالة الناقصة.

٢٦ - ويرجع ارتفاع معدلات البطالة جزئياً إلى أن النمو الذي تحقّق في الآونة الأخيرة قد تولّد عن صناعات استخراجية تقوم على كثافة رأس المال (التعدين والتنقيب عن النفط). ولا ترتبط هذه الصناعات بسائر قطاعات الاقتصاد إلا بقدر ضئيل من الروابط الأمامية والخلفية. ولذا يتعيّن على البلدان الأفريقية أن تنوّع مصادر النمو بما يصبّ في اتجاه تنمية القطاعات المؤاتية للفقراء إذا ما أرادت خفض معدلات البطالة والفقير المرتفعة.

٢٧ - غير أنه يتضح من الدراسات الاستقصائية التي أجريت عن الأسر المعيشية أن متوسط مستوى معيشة الأسر المعيشية الفقيرة نسبياً في بعض الاقتصادات السريعة النمو قد ارتفع بقوة منذ بداية عام ٢٠٠٠. وكانت البلدان التي سجّلت نواتجها أسرع معدلات نمو هي البلدان التي كانت أحوال الأسر المعيشية فيها هي الأفضل. ومن بين الشرائح التي تمثل أفقر ٢٥ في المائة من الأسر المعيشية في كل بلد، كانت أوضاع تلك الشريحة في البلدان التي حقّقت أعلى معدلات النمو هي الأفضل. ويفسرّ هذا التحسّن في الرعاية الاجتماعية، بدرجة كبيرة، بالفروق القائمة بين البلدان في سرعة وحجم نمو عملاتها في المجال الزراعي، حيث ساعد هذا النمو على رفع معدل استهلاك الأسر المعيشية الفقيرة. ومن هنا تتضح أهمية الاستثمار في الإنتاجية الزراعية.

ازدياد الضغوط التضخمية في عام ٢٠١١

٢٨ - ارتفع معدل التضخم في معظم بلدان القارة في عام ٢٠١١، وأصبح يشكل تحدياً جديداً من التحديات التي تواجه الاقتصاد الكلي. ففي القارة ككل، ارتفع معدّل تضخم أسعار السلع الأساسية إلى ٨,٤ في المائة في عام ٢٠١١، مقابل ٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٠، وكانت الشرارة الأولى لزيادة التضخم على هذا النحو هي ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود. وفي منطقة القرن الأفريقي، ساهم الجفاف الشديد في زيادة التضخم بشكل أكبر بكثير، وخاصة بالنسبة إلى أسعار الأغذية. ففي إثيوبيا، على سبيل المثال، ارتفع معدل التضخم إلى ٤٠ في المائة تقريباً، ووصل في أوغندا إلى نحو ٢٠ في المائة. وارتفعت كذلك معدلات تضخم أسعار المواد غير الغذائية في بعض البلدان: فقد تجاوز معدل تضخم أسعار المواد غير الغذائية ١٠ في المائة في ١٠ بلدان منها إثيوبيا وأوغندا وغينيا وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي. وفي بلدان أخرى، مثل غانا ورواندا وزامبيا وملاوي، أبقت المحاصيل الجيدة معدّل تضخم أسعار المواد الغذائية عند مستويات منخفضة، وبقي معدل التضخم العام في خانة الأرقام الأحادية.

اتباع السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو

٢٩ - ظلت السياسات الاقتصادية في القارة تتخذ موقفا داعما للنمو الاقتصادي بدرجة كبيرة. وتحوّلت السياسات النقدية المتبعة في معظم البلدان الأفريقية في عام ٢٠١١ من السياسات التيسيرية إلى السياسات المحايدة، عندما أصبحت البنوك المركزية تواجه المهمة الصعبة المتمثلة في احتواء التضخم الناشئ عن عوامل خارجية من ناحية، ودعم الانتعاش من ناحية أخرى. ولم تطبق سياسات التضيق التدريجي سوى في بضعة بلدان، وحتى في هذه الحالات لم يتم التطبيق بشكل حاسم. وتم إبقاء الأدوات السياسية (كأسعار الفائدة) في معظم الحالات عند المستويات التي خُفضت إليها خلال الأزمة العالمية.

٣٠ - فعلى سبيل المثال، أبقى المصرفان المركزيان في منطقة الجماعة المالية الأفريقية على أسعار الفائدة المنخفضة في عام ٢٠١١ رغم محاولات المصرف المركزي الأوروبي اتباع السياسات التضيقية عند بداية ذلك العام. وبالمثل، أبقى مصرف الاحتياطي في جنوب أفريقيا سعر فائدته السياسي عند مستواه المنخفض معظم عام ٢٠١١. ومن الاستثناءات الجديدة بالإشارة نيجيريا وبلدان في منطقة شرق أفريقيا (أوغندا ورواندا وكينيا)، حيث جرى رفع أسعار الفائدة السياسية أكثر من مرة لكبح الضغوط التضخمية. وقرّرت السلطات النقدية في بلدان شرق أفريقيا الإبقاء على السياسات التضيقية في عام ٢٠١٢ بقصد كبح الضغوط التضخمية المستمرة.

٣١ - غير أنه من غير الممكن في هذه المرحلة المبكرة الحكم بما إذا كانت السياسة النقدية التضيقية هي أفضل وسيلة لكبح التضخم وحفز النمو في الوقت الراهن. وسيستمر العديد من البلدان على الأرجح في اتباع السياسات التيسيرية باعتبار أنه من غير المرجح أن يحدث انتعاش عالمي قوي في المستقبل القريب، وهو لن يحدث قبل التوصل إلى حل نهائي لأزمة الديون السيادية لبلدان منطقة اليورو.

٣٢ - وكانت السياسة المالية المتبعة في عام ٢٠١١ سياسة تيسيرية، حيث سعى معظم البلدان إلى حفز النمو من خلال زيادة الإنفاق على البنى التحتية وبرامج الحماية الاجتماعية، عن طريق دعم الأسعار أو توفير الخدمات، حماية للفقراء من أثر الأزمة الاقتصادية. وكذلك ساعدت الانتخابات التي أجريت في عام ٢٠١١ في نحو ٢٠ بلدا على تنشيط الإنفاق العام. ونتيجة لذلك، اتسع العجز المالي الإجمالي في أفريقيا وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١١، مقابل ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٠. وفي شمال أفريقيا، كان بعض الزيادات في الإنفاق العام موجهة نحو تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال دعم الأسعار.

سَنَ مراكز الموازين الخارجية

٣٣ - شهدت الموازين الخارجية الأفريقية في عام ٢٠١١ في مجملها تحسّناً طفيفاً بفضل زيادة صادرات السلع الأساسية. وسجل الحساب الجاري فائضاً صغيراً (٠,٨) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز بنسبة مماثلة في عام ٢٠١٠. غير أن النتائج ظلّت متباينة فيما بين البلدان، ولا سيما بين البلدان المصدّرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط. فقد ارتفعت الفوائض الخارجية في معظم البلدان المصدّرة للنفط والمعادن، بينما اتسع عجز الحساب الجاري في البلدان المستوردة للنفط. وبفضل تحسّن مراكز الحسابات الجارية، تمكّنت البلدان المصدّرة من تكوين هوامش أمان من احتياطات النقد الأجنبي ومن الحدّ من اعتمادها على المساعدة الإنمائية الرسمية كمصدر لتمويل حساباتها الجارية. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية ظلّت مهمة بالنسبة إلى عدة بلدان لديها عجز أكبر في الحسابات الجارية.

استقرار تدفق رؤوس الأموال

٣٤ - ظلّت تدفقات رؤوس الأموال مستقرة إلى حد كبير في عام ٢٠١١، بينما انخسر تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا مجدّداً في عام ٢٠١١، وهو ما يعزى جزئياً إلى توقّعات النمو التشاؤمية والمصاعب المالية لدى العديد من البلدان المانحة. وانخفضت أيضاً تدفقات المساعدات الإنسانية، ثم ارتفعت من جديد في وقت لاحق من عام ٢٠١١ كردّ فعل لحالة الجفاف الشديد والمجاعة التي اعترت القرن الأفريقي. وعلى النقيض من ذلك، استمر في عام ٢٠١١ تدفق الأموال المقدّمة لتخفيف أعباء الديون.

٣٥ - وقُدّر حجم تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا في عام ٢٠١١ بمبلغ ٥٢,٤ بليون دولار، أي ما يقارب مستواه في عام ٢٠١٠. وتتوقع وحدة الاستخبارات الاقتصادية أن يصل حجم هذا التدفق في عام ٢٠١٢ إلى ٥٥ بليون دولار. ورغم أن الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي قد وُجّه إلى الصناعات الاستخراجية، فإن هناك دلائل على أن هذه الاستثمارات بدأت تزداد تنوعاً من حيث المصدر والوجهة (انظر على سبيل المثال إصدار عام ٢٠١١ لمنشور التوقّعات الاقتصادية لأفريقيا). غير أن تدفقات الاستثمار في الحافظات كانت ضعيفة إجمالاً، فهي انخفضت بسبب هبوط أسعار الأسهم في البورصات الأفريقية (التي خسرت ٢٥ في المائة من قيمتها في النصف الأول من عام ٢٠١١) بسبب التحوّلات السياسية التي شهدتها مصر وتونس، حيث توجد اثنتان من أكبر البورصات الأفريقية.

ثالثاً - اتجاهات التنمية الاجتماعية في أفريقيا في عام ٢٠١١

٣٦ - تسارعت وتيرة التقدم المحرز في القارة على صعيد تحقيق النواتج الاجتماعية، وكانت اتجاهات التنمية الاجتماعية والبشرية إيجابية بوجه عام. غير أن هذا التقدم لم يكن متكافئاً بين البلدان، ولم تكن وتيرته بالسرعة التي تتيح المجال لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وبالأخص الأهداف الإنمائية للألفية. فقد حققت القارة تقدماً لا بأس به في رفع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وفي تحقيق المساواة بين الجنسين في هذا المستوى التعليمي، وفي الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفي تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. غير أن الأداء كان متواضعاً بوجه عام على صعيد المؤشرات الصحية، ولم يحدث سوى تحسن طفيف في مجال المرافق الصحية، ومن غير المرجح أن يتم تقليص معدلات الفقر بمقدار النصف (عمماً كانت عليه عام ٢٠٠٠) بحلول عام ٢٠١٥ في العديد من البلدان. غير أن ما تم إحرازه من تقدم في ظل التباطؤ الاقتصادي العالمي يدل على مرونة أفريقيا في مواجهة الأزمات وعلى التزامها بتحسين الرفاه الاجتماعي لشعبها.

إحراز تقدم متواضع في مجال الحد من الفقر

٣٧ - لم تكن الجهود الرامية إلى الحد من الفقر ناجعة بما فيه الكفاية رغم معدلات النمو الإيجابية التي شهدتها أفريقيا في السنوات الأخيرة. فشمال أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي حققت حتى الآن انخفاضاً محموداً في معدلات الفقر. وصحيح أن نسبة سكان وسط وشرق وغرب أفريقيا والجنوب الأفريقي الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم قد انخفضت بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، غير أن هذا لم يعد انخفاضاً من نسبة ٥٨ في المائة إلى نسبة ٥١ في المائة. ويتضح من اتجاهات النمو المسجلة في الآونة الأخيرة والمتوقعة للمرحلة المقبلة أنه من غير المرجح أن تنجح أفريقيا في تقليص معدلات الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٣٨ - ومن كل خمسة عاملين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، هناك نحو ثلاثة فقراء. ورغم تحسن الأوضاع في الفترة ما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٣، فقد ظلت هذه النسبة عند مستوى ٥٨ في المائة منذ عام ٢٠٠٨. وكذلك شهد شمال أفريقيا ثباتاً في نسبة الفقراء في صفوف العاملين منذ عام ٢٠٠٨، وإن كان بمستويات أفضل.

٣٩ - وقد ظلت نسبة الفقراء إلى مجموع العمالة ثابتة عند حوالي ١٦ في المائة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ (انظر الجدول ٢). ويعزى الارتفاع النسبي لأعداد الفقراء العاملين في أفريقيا إلى الطابع الهشّ للأعمال التي يشغلونها: فبين كل أربعة عمال هناك ثلاثة يمتهنون أعمالاً هشة. ولئن انخفضت نسبة هذا النوع من العمالة في أفريقيا جنوب الصحراء

الكبرى في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩ (من ٧٩,٥ في المائة إلى ٧٥,٨ في المائة)، فإن الأرقام لا تزال مرتفعة جدا وتمثل تحديًا خطيرًا يواجه الحكومات الأفريقية.

الجدول ٢ الفقراء العاملون في أفريقيا

النسبة المئوية إلى مجموع العمالة				ملايين الأشخاص				
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٣	١٩٩٩	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٣	١٩٩٩	
١٦,١	١٦,٢	٢٠,٢	٢١,٤	١٠,٧	١٠,٥	١١,١	١٠,٥	شمال أفريقيا
٥٨,٥	٥٨,٥	٦٣,٠	٦٦,٩	١٧٤,٦	١٧٠,٢	١٥٦,٢	١٤٧,٥	أفريقيا باستثناء شمال أفريقيا

المصدر: منظمة العمل الدولية، ٢٠١١.

ارتفاع مستويات التفاوت إلى درجة تقوّض الجهود الرامية إلى الحد من الفقر

٤٠ - من الأمور التي تقوّض جهود الحد من الفقر التفاوت الشاسع في الدخل وفي فرص الحصول على الأصول، فقد كان هذا التفاوت من العوامل التي أدّت إلى ضعف مرونة العلاقة بين النمو والفقر. وهناك درجة عالية بشكل خاص من انعدام المرونة في العلاقة بين التفاوت والفقر (٤,٨) في شمال أفريقيا، أي أن زيادة التفاوت بواقع وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في معدّل الفقر بواقع ٥,٠ في المائة تقريباً (انظر الجدول ٣). وتنعكس هذه التفاوتات، مقرونة بعدم توخّي مراعاة أحوال الفقراء أو شمولهم في النمو الاقتصادي، في أوجه التباين الشاسع بين المناطق والفئات في فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية.

٤١ - ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على سبيل المثال، تكافئ فرص سكان الحضر في استخدام مياه الشرب المحسنة ١,٨ ضعف فرص سكان الريف. وعلاوة على ذلك، تكافئ احتمالات أن يعتمد أفقر ٢٠ في المائة من السكان في المناطق الحضرية على مصدر لمياه الشرب غير المحسنة قرابة ستة أضعاف احتمالات الاعتماد على مثل هذا المصدر من جانب أغنى ٢٠ في المائة من سكان نفس المنطقة. وفي المناطق الحضرية، تكافئ احتمالات حرمان أفقر الأسر المعيشية من الحصول على مياه الشرب عبر شبكة أنابيب تمدّهم بالمياه في أماكن إقامتهم ١٢ ضعف احتمالات حرمان أغنى الأسر المعيشية من الخدمة نفسها.

الجدول ٣

مرونة العلاقة بين الفقر والنمو، وبين الفقر والتفاوت (باعتبار أن معيار الفقر هو ١,٢٥ دولار بمعدل تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠٠٥)

النسبة المقارنة	المرونة		
القيمة المطلقة للنسبة	التفاوت	النمو	
(٢)/(١)	(٢)	(١)	
٠,٧١	٣,٤٩	٢,٤٧-	شرق آسيا والمحيط الهادئ
٥,٠٠	٦,٨٥	٤,٢٢-	شرق أوروبا وغرب آسيا
٠,٦٢	٥,٠٠	٣,٨-	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٠,٧٠	٣,٩١	٢,٧٥-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٠,٧٨	٢,٦٨	٢,١٠-	جنوب آسيا
٠,٩٣	١,٦٨	١,٥٧-	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٠,٦٦	٤,٨٢	٣,١٧-	شمال أفريقيا
٠,٨٩	٢,٠٢	١,٨٠-	غرب أفريقيا
١,٠٣	١,٣١	١,٣٥-	وسط أفريقيا
١,٠٦	١,٣٢	١,٤٠-	شرق أفريقيا
٠,٧٦	٢,١٨	١,٦٥-	الجنوب الأفريقي

المصدر: Augustin Kwasi Fosu, Growth, inequality, and poverty reduction in developing countries: recent global evidence. ويمكن الاطلاع عليه على العنوان الشبكي:

.www.wider.unu.edu/publications/working-papers/2011/en_GB/wp2011-001/

اتخاذ التكافؤ الجنساني في الالتحاق بالتعليم الابتدائي منحىً صعوياً، وإن ظلت نوعية التعليم تشكل مبعثاً للقلق

٤٢ - يمثل الحصول على تعليم جيد النوعية أمراً حيوياً لتعزيز إنتاجية القوى العاملة ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وقد حققت أفريقيا تقدماً جيداً في تسريع وتيرة التحاق الفتيات والفتيان بالتعليم، وبخاصة التعليم الابتدائي. وحقق معظم البلدان الأفريقية التكافؤ الجنساني في المدارس الابتدائية، بل وأصبح عدد الفتيات يفوق عدد الفتيان في توغو ورواندا والسنغال وملاوي.

٤٣ - ومن البلدان الأفريقية البالغ عددها ٣٦ التي توافرت بشأنها بيانات عن الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، حقق ١٦ بلدا معدّلا صافيا للالتحاق بالمدارس الابتدائية بلغ أكثر من ٩٠ في المائة. وكان معدّل الزيادة ممتازا: فبين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٩، ارتفع معدّل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بما مقداره ١٨ نقطة مئوية في مناطق وسط وشرق وغرب أفريقيا، مقابل ١٢ نقطة مئوية في جنوب آسيا. ورفع كل من بنن وبوركينا فاسو وموزامبيق معدّل الالتحاق الصافي بواقع ٢٥ نقطة مئوية في الفترة ما بين عام ١٩٩٩ و ٢٠٠٩، ورفعته إثيوبيا من ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٠.

٤٤ - بيد أن معدلات إتمام التعليم الابتدائي لا تزال أدنى مما ينبغي، وهو ما يعزى جزئيا إلى رداءة نوعية التعليم، كما أن الاستثمارات في المرافق التعليمية والمعلمين المؤهلين لم تواكب، على ما يبدو، الجهود الرامية إلى زيادة معدلات الالتحاق. ويلزم تحسين معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي.

تولّد الزخم ببطء في مجال تمكين المرأة

٤٥ - بدأت المرأة تحتل بشكل متزايد مواقع في صدارة عملية التنمية في أفريقيا. فقد شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في العقد الماضي زيادة كبيرة في تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية، من ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠١١. وقد رفع نحو ٨٠ في المائة من البلدان الأفريقية التي تتوافر بشأنها بيانات هذه النسبة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠. وكانت البلدان الثلاثة التي حققت أفضل أداء في عام ٢٠١٠ هي رواندا (٥٦ في المائة) وجنوب أفريقيا (٤٥ في المائة) وموزامبيق (٣٩ في المائة). ويعد أداء رواندا أداءً لافتاً للنظر بوجه خاص، وهو يشكل مصدر إلهام لسائر البلدان الأفريقية: فوفقا لمجلة ذي أفريكا ريبورت (The Africa Report)، بلغ نصيب المرأة ٣٨ في المائة من المناصب الوزارية، و ٣٥ في المائة في مقاعد مجلس الشيوخ، و ٥٦ في المائة من مقاعد مجلس النواب، و ٤٠ في المائة من مناصب المحافظين، و ٣٦ في المائة في مناصب القضاة.

٤٦ - وبالإضافة إلى ذلك، سجّلت زيادة طفيفة في نصيب المرأة العاملة في الوظائف المدفوعة الأجر في القطاعات غير الزراعية بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٩، من ٢٤ في المائة إلى ٣٣ في المائة، كما هو مبين في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.11.I.10).

قطع خطوات كبيرة على صعيد الوقاية من حدوث إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٧ - يمثل التصدي لآفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وللملاريا وسائر الأمراض التي تحرم القارة من قواها العاملة المنتجة، أمرا حيويا إذا ما أريد لأفريقيا استغلال إمكاناتها لتحقيق النمو. ويوجد في القارة الأفريقية، باستثناء شمال أفريقيا، ٦٨ في المائة من جملة تعداد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وتحدث فيها ٧٠ في المائة من حالات الإصابة الجديدة بالفيروس. ورغم أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي أشد مناطق العالم تأثرا بفيروس نقص المناعة البشرية، فقد حدث فيها انخفاض ملحوظ في معدل الإصابات الجديدة، حيث تراجع عدد المصابين من ٢,٢ مليون شخص في عام ٢٠٠١ إلى ١,٩ مليون شخص في عام ٢٠١٠. ولا يزال هذا الوباء أشد انتشارا في الجنوب الأفريقي، حيث وقع قرابة نصف العدد الكلي لحالات الوفاة الناجمة عن الأمراض المتصلة بالإيدز في عام ٢٠١٠؛ وأقل انتشارا في شمال أفريقيا. ومن العوامل التي ساعدت على الحد من الإصابات الجديدة والوفيات المتصلة بالإيدز حملات التوعية بضرورة تغيير السلوك ونشر وتشجيع استخدام الواقي الذكري والعلاج بمضادات الفيروسات العكوسة.

إحراز تقدّم في مجال العلاج من الملاريا

٤٨ - انخفض العدد التقديري لإجمالي حالات الإصابة بالملاريا من ٢٣٣ مليون حالة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢٥ مليون حالة في عام ٢٠٠٩. فقد وصل عدد البلدان الأفريقية التي خفضت عدد الحالات المؤكدة لإصابات الملاريا (و/أو حالات الدخول إلى المستشفى بسبب الملاريا) والوفيات الناجمة عنها بأكثر من النصف منذ عام ٢٠٠٠ إلى ١١ بلدا. ومن الأسباب المحتملة لذلك زيادة استخدام الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية، وبخاصة في المناطق الريفية، وتحسين الاختبارات التشخيصية ومراقبة الحالات، وزيادة فرص الحصول على الأدوية المضادة للملاريا. وعلى المستوى الجماعي، ساعدت هذه التدابير في إنقاذ ما يقدر بنحو ١,١ مليون شخص في أفريقيا على مدى السنوات العشر الماضية. غير أن الملاريا لا تزال من الأسباب الرئيسية للوفيات والاعتلالات في أفريقيا: فوفقا لمنظمة الصحة العالمية، تبلغ نسبة الوفيات التي تحدث في أفريقيا إلى مجمل الوفيات الناجمة عن الملاريا في العالم ٩١ في المائة، وتبلغ نسبة وفيات الأطفال من دون سن الخامسة إلى مجمل وفيات الملاريا في أفريقيا ٨٦ في المائة.

انخفاض معدلات وفيات الأطفال والأمهات وإن ظلت مرتفعة

٤٩ - توجد في أفريقيا معدلات لوفيات الأطفال دون سن الخامسة ولوفيات الأمهات هي من بين الأعلى في العالم، وإن سجلت تراجعاً متواضعاً في السنوات الأخيرة. وحقق كل من تونس ومصر تخفيض معدل وفيات الأطفال بنسبة الثلثين عما كان عليه في عام ١٩٩٠. وفي مختلف أرجاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٩ من ١٧٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حيّ إلى ١٢١ حالة. بل والأفضل من ذلك أن متوسط حجم انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ارتفع من ١,٢ في المائة في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ إلى ٢,٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠.

٥٠ - ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، لا تنحصر المشكلة في معدل وفيات الأمهات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذي هو من أعلى المعدلات في العالم، حيث بلغ ٦٢٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حيّ في عام ٢٠٠٨، فهناك أيضاً التوتر البطيء للغاية التي ينخفض بها المعدل مقارنة بسائر المناطق. ومن بين بلدان جنوب الصحراء الكبرى التي تتوافر بشأنها بيانات عن عام ٢٠٠٨، سجل ٢٤ بلداً معدل وفيات يزيد عن ٥٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي^(١). وكانت وتيرة التقدم أسرع في شمال أفريقيا الذي سجل انخفاضا بنسبة ٦٩ في المائة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، مقابل ١ في المائة في بقية أفريقيا. ويعزى نجاح شمال أفريقيا، وفقاً لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١١، إلى الزيادة الكبيرة في عدد الولادات التي تتم بإشراف عاملين صحيين مهرة.

٥١ - وفي سبيل التصديّ للتحدي المتمثل في ارتفاع معدلات وفيات الأمهات، أطلق القادة الأفارقة في عام ٢٠٠٩ حملة الاتحاد الأفريقي للإسراع بوتيرة خفض معدلات وفيات الأمهات في أفريقيا التي تنفذ حالياً في أكثر من ٣٤ بلداً. وسيكون لنجاح العملية أثر حيوي على تحسين صحة الحوامل في أفريقيا وإطالة أعمارهن المتوقعة.

(١) أنغولا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية تنزانيا الاتحادية، ورواندا، وزمبابوي، والسودان، وسيراليون، والصومال، وغينيا - بيساو، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وليسوتو، ومالي، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا.

رابعاً - التصدي للتحديات

النهج المتكامل

٥٢ - سيتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ اتباع نهج متكامل يراعي ما بين التمتين الاجتماعية والبشرية من ترابط. ومن خلال تركيز الجهود على التدخلات الأكثر فعالية في التأثير على المؤشرات الاجتماعية والبشرية الأخرى، سيتسنى لمقرري السياسات زيادة الأثر الإنمائي الذي يمكن تحقيقه بالمتاح من الموارد البشرية والمالية الشحيحة.

٥٣ - وهناك كثير من الأدلة المستندة إلى دراسات واقعية يثبت ما بين هذه المؤشرات من ترابط. فقد أثبتت عدة دراسات، على سبيل المثال، أن تعليم الإناث يؤثر على معدلات وفيات الأطفال ونقص التغذية. وتبين من بعض الدراسات أن الفارق في معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بين أطفال الأمهات اللائي أمضين أكثر من سبع سنوات في التعليم وأطفال الأمهات اللائي لم يحصلن على أي قسط من التعليم يتراوح بين ٨٠ و ١٢٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي.

٥٤ - وكذلك فإن اكتساب الإناث تعليماً أفضل يقلل من حالات تعرّض الأطفال لسوء التغذية، وهو أمر وثيق الصلة بوفيات الأطفال. فقد تبين من بعض الدراسات أن زيادة في معدل التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي بواقع نقطة مئوية واحدة تتسبب في انخفاض نسبة الأطفال ناقصي الوزن بما مقداره ١٧,٠ نقطة مئوية. وخُصص إلى نتائج مماثلة بالنسبة إلى تأثير إلمام الإناث بالقراءة والكتابة على معدلات سوء تغذية الأطفال.

تحقيق تكافؤ الفرص من خلال الحماية الاجتماعية

٥٥ - من شأن برامج الحماية الاجتماعية المستدامة ماليا التي لا تقتصر على دعم الدخول، بل وتشمل تعزيز القدرات الإنتاجية للفئات الضعيفة، أن تحدّ من التفاوت مع تعزيز النموّ الشامل للجميع في الوقت ذاته^(٢). وتنفق بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على الخدمات الاجتماعية ٨,٧ في المائة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي، وهو أدنى معدل إنفاق في مناطق العالم كافة، بل ويهبط المعدل إلى ٥,٦ في المائة إذا خُصص منه الإنفاق على الصحة العامة. ولا شك أن هذا المستوى المتدنّي للإنفاق ينعكس على ضعف مستوى الخدمات الاجتماعية المقدّمة للفئات السكانية المهملة. وقد أثبتت بعض الدراسات أن البلدان التي تقوم

(٢) من التعريفات العامة للحماية العامة أمّا "بمجموعة تدابير تدعم أفقر عناصر المجتمع وأضعفها وتساعد الأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية على إدارة المخاطر بصورة أفضل".

بأعلى استثمارات في الضمان الاجتماعي هي التي غالبا ما تكون فيها معدلات الفقر ودرجة اعتماد سوق العمل على الاقتصاد غير الرسمي منخفضة.

٥٦ - وقد أبرزت تجربة أمريكا اللاتينية مع التحويلات النقدية المشروطة ما يمكن لبرامج الحماية الاجتماعية أن تحدثه من أثر في مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية. فقد نجحت مثلا برامج التحويلات النقدية في البرازيل والمكسيك، التي تربط دعم دخول الأسر التي لديها أطفال بانتظام الطفل في الدراسة وبتحصينه، في إحداث زيادات كبيرة في معدلات الالتحاق بالمدارس ومستويات تغذية الأطفال.

٥٧ - وكذلك أكدت دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على برامج الحماية الاجتماعية في تسعة بلدان أفريقية في عام ٢٠١٠ فائدة أدوات الحماية الاجتماعية من حيث صلتها بستة من الأهداف الإنمائية للألفية (انظر الجدول ٤). فلكل نوع من أنواع التدخلات تأثير قوي على الفقر، ولمعظمها تأثير قوي على صحة الطفل. وتبين أن التحويلات النقدية وبرامج التغذية المدرسية وشبكات الأمان الإنتاجية والمعاشات غير المشروطة بدفع اشتراكات هي التدخلات التي تُحدث تأثيرات في أوسع تشكيلة من الأهداف الإنمائية للألفية.

الجدول ٤

تأثير تدخلات الحماية الاجتماعية في الأهداف ١ إلى ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية

التدخل	الهدف ١	الهدف ٢	الهدف ٣	الهدف ٤	الهدف ٥	الهدف ٦
التحويلات النقدية	كبير	كبير	متوسط	متوسط	ضعيف	متوسط
التغذية المدرسية	كبير	كبير	كبير	كبير	ضعيف	كبير
الأشغال العامة	كبير	ضعيف	متوسط	ضعيف	ضعيف	ضعيف
الإعانات المقدمة للمزارع	كبير	ضعيف	ضعيف	كبير	ضعيف	متوسط
شبكة الأمان الإنتاجية	كبير	كبير	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
المعاشات التقاعدية غير المربوطة بدفع اشتراكات	كبير	متوسط	متوسط	كبير	كبير	كبير

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٠.

٥٨ - وأشد التدخلات تأثيرا هي التدخلات التي تعيد بناء القدرات الإنتاجية للفئات الضعيفة. فالتحويلات النقدية، على سبيل المثال، توفر الحماية لأشد الفئات فقرا، ألا وهي الأسر التي تعول أطفالا في سن الدراسة، والأمهات الحوامل، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٩ - وفي إثيوبيا، يقدم أحد برامج شبكات الأمان الإنتاجية الدعم للفئات السكانية الضعيفة مع تعزيز قدراتها الإنتاجية في الوقت ذاته. ويتألف هذا البرنامج من ثلاثة عناصر رئيسية هي: عنصر الأشغال العامة الكثيفة اليد العاملة لفائدة السكان الناشطين اقتصادياً، وعنصر التحويلات المشروطة لفائدة المعوزين غير القادرين على المشاركة في عمل منتج، وعنصر التحويلات غير المشروطة لفائدة الأشخاص غير الحائزين لأي أصول.

٦٠ - وتتميز برامج الحماية الاجتماعية الناجحة بحسن توجيهها صوب أهداف بعينها، وبارتكازها إلى تأييد سياسي قوي، وبكونها منسقة على نحو فعال، وبعدم اعتمادها المفرط على التمويل الخارجي. ومن الشروط المهمة لتحقيق النجاح كذلك وجود أطر مؤسسية لزيادة فرص توافر التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به، وتوافر المبادئ التوجيهية، ورصد الاعتمادات في الميزانيات، والالتباه بشدة إلى مسألة الاستدامة المالية للبرامج.

٦١ - وفي هذا الصدد، يجب أن تخطط البلدان الأفريقية لتوفير الحماية الاجتماعية المستدامة عن طريق حشد الموارد المحلية بكفاءة، وإعادة توزيع المخصصات في الميزانيات، وتوخي الحذر في الاستعانة بالدعم الخارجي. فعندما تعتمد الحكومات أدوات بعينها لتوفير الحماية الاجتماعية (كالتحويلات النقدية) دون القيام بتدخلات مكملّة تعزز سبل كسب الرزق (كاكتساب المهارات)، فإنها تصعب على الناس الفكّك من قبضة الفقر وتنتقص من مقومات الاستدامة المالية لتلك الأدوات.

٦٢ - وأخيراً، فإنه لكي تكون الحماية الاجتماعية عاملاً معززاً للتنمية الاجتماعية، يجب أن تدير السلطات نظم الحماية من منظور كلي تراعى فيه المخاطر المرتبطة بدورة الحياة (كمراحل الطفولة المبكرة والشيخوخة) والمخاطر المرتبطة بسبل كسب الرزق (كالبطالة أو صدمات الإنتاج الغذائي). وإذا روعي هذا الاعتبار في إدارة البرامج، فإنها غالباً ما تحقق أقصى فوائد ممكنة في ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من مؤشرات التنمية البشرية.

توقعات الأداء في أفريقيا: نمو مطرد في الأجل المتوسط

٦٣ - يُتوقع لاقتصادات أفريقيا أن تحافظ على زخم نموها الحالي في الأجل المتوسط. ويُتوقع أن ينتعش معدل النمو ليصل إلى ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٢ و ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٣ (انظر الجدول ٥)، مدعوماً بقوة الطلب على الصادرات، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وقوة الطلب المحلي (بدعم من الإنفاق الحكومي على البنى التحتية).

٦٤ - ويُتوقع لشمال أفريقيا أن يضع قدميه على مسار الانتعاش، فقد أوْشك على استعادة استقراره السياسي. وكما هو مبين في الجدول ٥، يتوقع له تحقيق نمو بمعدل ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٢ و ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٣. ومن المتوقع أن يرتفع النمو في منطقة غرب أفريقيا ليصل إلى ٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٢ و ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٣، ويُتوقع لمنطقة وسط أفريقيا تحقيق نمو بمعدل ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٢ و ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٣. ويتوقع لمنطقة شرق أفريقيا أن تحقق نموًا أقوى نوعاً ما، بمعدل ٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٢ و ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٣. ويتوقع للجنوب الأفريقي أن يحقق نمواً قوياً هو الآخر بمعدل ٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٢ و ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٣.

٦٥ - غير أن هذه التوقعات الإيجابية متوقفة جزئياً على صحة الاقتصاد العالمي. فمن الجلي أن إخفاق حكومات منطقة اليورو في حل أزمة الديون السيادية سيؤثر على أفريقيا من نواح عدة، بينما ستواجه الاقتصادات الناشئة (وهي المحرك الرئيسي للمصادرات)، إلى درجة ما، خطر التسارع المفرط. وإذا انخفض الطلب على السلع الأساسية الأفريقية، فإن هذا قد يؤدي إلى حدوث انكماش حاد في القطاع الخارجي، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الاحتياج إلى التمويل الخارجي، وإلى تعرض الحيز المالي لضغوط شديدة بسبب تضائل الإيرادات الضريبية. وعلاوة على ذلك، فإنه في حال حدوث انحسار اقتصادي عالمي، سيضار قطاع الخدمات في أفريقيا، ولا سيما السياحة، وربما تتخذ التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى القارة الاتجاه المعاكس، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي والتحويلات المالية، وهو ما سيضعف الأسواق المالية في أفريقيا.

الجدول ٥

معدلات النمو في أفريقيا

التوقعات				
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٥,٢	٥,١	٢,٧	٤,٦	أفريقيا
٥,١	٥,٣	٤,٥	٤,٨	أفريقيا باستثناء شمال أفريقيا
٥,٤	٤,٧	٠,٠	٤,٢	شمال أفريقيا
٦,٥	٦,٣	٥,٦	٦,٩	غرب أفريقيا
٣,٧	٤,٧	٤,٢	٥,٢	وسط أفريقيا
٥,٨	٦,٣	٥,٨	٥,٨	شرق أفريقيا
٤,٢	٤,٥	٣,٥	٣,٢	الجنوب الأفريقي

التوقعات				
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٥,٨	٥,٦	١,٥	٥,١	البلدان المصدرة للنفط
٤,٥	٤,٥	٤,٢	٤,٠	البلدان المستوردة للنفط
٤,١	٤,٥	٤,١	٣,٨	البلدان الغنية بالمعادن
٥,٣	٤,٦	٤,٥	٤,٥	البلدان غير الغنية بالمعادن، والبلدان غير الغنية بالنفط

المصدر: شعبة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١١.

٦٦ - ومن المرجح أن يحدث الانتعاش الاقتصادي في بيئة تتسم بارتفاع معدلات التضخم، وبقاء معدلات البطالة عند مستوياتها المرتفعة، وتزايد الضعف الاقتصادي العالمي. وسيضع هذا الأمر أمام القادة الأفارقة في عام ٢٠١٢ وما بعده تحديا متمثلا في جني ثمار النمو ثم توزيعها. بمزيد من الإنصاف لتخفيض معدلات البطالة وإيجاد حل لمشكلة التضخم المستمر لأسعار الأغذية.

٦٧ - وجميع هذه القضايا صعب ويتطلب توليفة من التدخلات على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية والاجتماعية تكون مصممة جيدا بحيث ترصد الظروف الخاصة بكل بلد وتطلق العنان لطاقت أفريقيا الإنتاجية.

خامسا - الخلاصة والقضايا المطروحة للمناقشة

٦٨ - رغم تباطؤ النمو الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠١١، فإن عددا كبيرا من الاقتصادات محافظاً على معدلات نموه القوية، ولا تزال التوقعات في القارة في عام ٢٠١٢ إيجابية. ومن المتوقع أن يستمد زخم النمو الاقتصادي قوته من استمرار السياسات المالية والنقدية الداعمة، ونمو الطلب المحلي، وتحسن الإدارة الاقتصادية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية. غير أنه من المتوقع كذلك أن يحدث الانتعاش الاقتصادي في أفريقيا إزاء خلفية تتسم بارتفاع معدلات التضخم، وبقاء معدلات البطالة عند مستوياتها العالية، وتزايد هشاشة الاقتصاد العالمي.

٦٩ - وقد تسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي في تساؤل الحيز السياساتي المتاح للاقتصادات الأفريقية في عام ٢٠١١. فقد جرى توجيه الموارد المحدودة صوب مجالات التنمية الطويلة الأجل ذات الأولوية كالبنى التحتية والتعليم. ومع هذا، تراجعت المساعدات المالية الخارجية بسبب تطبيق البلدان المانحة سياسات لضبط أوضاع مالياتها العامة، وبخاصة بلدان منطقة اليورو. وهذا يبرز ضرورة قيام البلدان الأفريقية بحشد مزيد من الموارد المحلية، وتحسين

الإدارة الاقتصادية، والارتقاء برأس المال البشري وتعزيز روح المبادرة، والاستثمار في البنى التحتية ونقل التكنولوجيا، وحشد مزيد من الموارد من المصادر المحلية والخارجية، وغير ذلك من التحركات السياساتية بهدف زيادة القيمة المضافة، وتعزيز التحول الهيكلي، والحد من شدة التأثير بالصدمات الخارجية. وينبغي أن تواصل البلدان الأفريقية تنويع إنتاجها وقاعدتها التصديرية ووجهات صادراتها، وتوسيع نطاق شراكاتها الاقتصادية، بما في ذلك مع شركاء إثنين جدد، مع العمل في الوقت ذاته على تعميق التكامل الإقليمي والتجارة والاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية.

٧٠ - ويرتفع استغلال إمكانات النمو في أفريقيا ارتقانا شديداً بقدرة أفريقيا على تطوير القدرات الإنتاجية لشعوبها بفعالية، ولا سيما من خلال الاستثمار في التعليم والصحة. وصحيح أنه جرى إحراز تقدّم على صعيد عدد من المؤشرات الاجتماعية، ولكن وتيرة هذا التقدّم كانت بطيئة وكان الأداء متفاوتاً بشدة بين البلدان وداخل البلد الواحد. وقد أظهرت التجارب إلى الآن ضرورة القيام باستثمارات موجهة صوب تحسين نوعية التعليم وزيادة الاستفادة من الخدمات الصحية ومرافق المياه والصرف الصحي. غير أنه عند معالجة هذه الفجوات، يتعين على مقرري السياسات الانتباه والتصدي بشكل صريح لتفاوت الاستفادة من الخدمات الاجتماعية من مختلف الأبعاد، المكاني منها (كالفروق بين المناطق الحضرية والريفية) والرأسي (كالفروق بين الأسر المعيشية ذات الدخل المرتفع والأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض) والأفقي (كالفروق بين الأعراق، وبين الجنسين). وعلاوة على ذلك، فإن تدهور البيئة الخارجية وتداعياته على صعيد تمويل التنمية مسألة تقتضي من البلدان الأفريقية التحلي بمزيد من الحس الاستراتيجي والحصافة في استخدام الأموال.

٧١ - ويجب الاستعاضة عن النهج التجزيئي التقليدي للتنمية الاجتماعية بمنظور إنمائي يراعي ما بين المؤشرات الاجتماعية من أوجه ترابط ويستخدم هذه المعلومات في تحديد التدخلات ذات الأولوية من حيث حجم ما تحدّثه من تأثيرات خارجية إيجابية وامتداد آثارها لتشمل مؤشرات أخرى من مؤشرات التنمية. وينبغي النظر إلى الاستثمار في تعليم الفتيات كاستثمار في صحة الأم والطفل لما له من أثر إيجابي كبير على صحة الرضع والأطفال، ومعدلات التحصين، والتغذية الأسرية، فضلاً عن تأثيره على التحصيل العلمي في الجيل التالي. وربما يكون الاستثمار في تعليم الفتيات والفتيان أكثر الأدوات فعالية في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولإسراع بوتيرة تحسين الأوضاع الإنسانية والاجتماعية في أفريقيا، يجب إدراك الترابط القائم بين المؤشرات الاجتماعية واستخدام هذه المعارف في تصميم السياسات وتنفيذها.